

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 73.49 دولار

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 86 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 76ر46 دولار كما انخفض سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 21 سنتا ليصل الى مستوى 65ر74 دولار.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط اول أمس متأثرة بزيادة مستمرة في انتاج الخام في الولايات المتحدة وتراجع الطلب في الصين مع دخول مصافي التكرير التي تديرها الدولة في عمليات صيانة مقرر.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,01 دولار في تداولات اول امس الجمعة ليلبلغ 73ر49 دولار أمريكي مقابل 72ر48 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

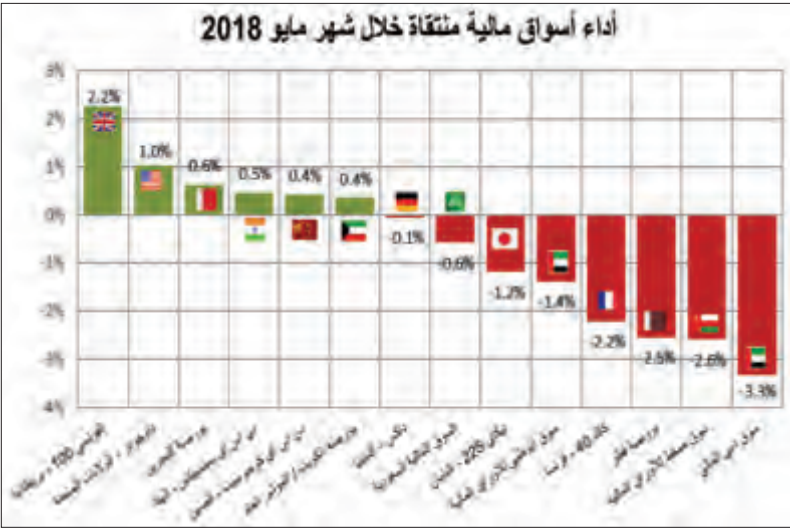
مع افتراض سيناريوهات متفائلة جداً لأسعار برميل النفط

«الشان»: تآكل صندوق الاحتياطي العام يلتهم نصفه السائل البالغ 13.2 مليار دينار

في أداءه منذ بداية العام الجاري. وثاني اكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق الكويتي بمكاسب مؤشره بنحو 1%، ولم تكن كافية أيضاً للإلتقاء به إلى المنطقة الموجبة في أداءه منذ بداية العام الجاري. ثالث أكبر الرابحين خلال شهر مايو كانت بورصة البحرين بمكاسب بنحو 0,6% خفضت قليلاً من مستوى خسائرها منذ بداية العام، ولكنها ظلت خاسرة نحو 4,9%— في خمسة شهور من بدايته.

ولازالت المفارقة بين أداء بورصات إقليم الخليج قائمة مع نهاية شهر مايو، حيث ظل أفضل ثلاث بورصات أداء هي، بورصة السعودية بمكاسب منذ بداية العام بنحو 12,9% رغم أداء سالب طفيف في شهر مايو، وثاني الأفضل أداء كانت بورصة ابوظبي بمكاسب منذ بداية العام بنحو 4,7% رغم خسائرها 1,4%— في شهر مايو، ثم بورصة قطر بمكاسب بنحو 4,2%— وعلى النقيض، ظل سوق دبي اكبر الخاسرين منذ بداية العام واکبر الخاسرين في شهر مايو، وسوق مسقط ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام وثاني أكبر الخاسرين في شهر مايو، وبورصة البحرين رابع أكبر الخاسرين منذ بداية العام رغم تحقيق مكاسب طفيفه في شهر مايو.

ولازال من الصعب التنبؤ بإداء المستقبل لاسواق العينة، حتى لشهر واحد، ولازلنا نعتقد أنه سيكون أداء متذبذباً وإن زاد تفاوت ذلك الأداء، فالحرص التجارية بين كتل العالم الكبرى شاملاً جوار الولايات المتحدة الأمريكية باتت واقع. ولا تبدو ظروف أوروبا التي بالكاد إستقرت، مشجعة، فخرج آمن لبريطانيا من الإتحاد الأوروبي لم يحسم بعد، وفرض رسوم ثالث أكبر اقتصاداتها تميل إلى حالة من عدم الإستقرار مع احتمال ولو ضئيل لحاقها ببريطانيا، ولزالت الأزمات الجيوسياسية بتجاعتها الساخنة بجوارها. لذلك نميل إلى ترجيح ارتفاع حساسية تلك الأسواق للمتغيرات السياسية العامة، ذلك يعني زيادة صعوبة التنبؤ باتجاهاتها، وربما تستمر في تقديم أداء مختلف بين وآخر مع إنساع الهوة بينهما، وبجصيلة نهائية سلبية لا تبقى من العام لعظم الأسواق الناضجة والناشئة، وحصيلة إيجابية لغالبية أسواق إقليم الخليج.



أداء أسواق مالية منتقاة خلال شهر مايو 2018

♦ لا بد من المفاضلة المالية ما بين تكلفة الاقتراض المتصاعدة مستقبلاً والعائد المحتمل

♦ تقديم عرض تحليلي لكفاءة النفقات العامة الحالية ونموها المحتمل ومناحي الهدر

♦ ملاحظات على منح الحكومة رخصة القفز بسقف الاقتراض إلى مستوى مرتفع لعدم صوابه

12% ليستمر في قاع المنطقة السالبة. ثاني أكبر الخاسرين كان سوق مسقط الذي فقد مؤشره في شهر مايو نحو 2,6%—لتصبح خسائره منذ بداية العام الجاري نحو 9,7%— ليستمر في الترتيب قبل الأخير في قاع المنطقة السالبة. ثالث أكبر الخاسرين في شهر مايو كانت بورصة قطر التي فقد مؤشرها نحو 2,5%— ما أدى إلى خفض مكاسبها منذ بداية العام من نحو 6,9% في نهاية شهر أبريل إلى نحو 4,2% في نهاية شهر مايو، ومعها هبطت بترتيبها من ثاني أفضل أسواق العينة أداء كما في نهاية شهر أبريل، إلى ثالث أفضل أداء في نهاية شهر مايو. أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق البريطاني الذي كسب مؤشره نحو 2,2% ولم تكن كافية للإلتقاء به إلى المنطقة الموجبة

الرابحة، وظل عدد الأسواق الخاسرة منذ بداية العام 8 أسواق. ولكن، زادت تلك الخاسرة من مستويات خسائرها، بينما استمرت 5 أسواق رابحة بعد استبعاد مؤشر بورصة الكويت الجديد الذي بدأ العمل به مع بداية شهر أبريل الفائت، وظل أداء أسواق العينة حتى نهاية شهر مايو في حدود توقعاتنا، أي أداء متذبذب ما بين شهر وآخر مع غلبة لحصيلة الأداء السالب، وهو أداء في حدود المنطق، بما يرجح— ولا يضمن— هبوط آمن بعد ارتفاعات أسعار تاريخية، مبررها وفرة ورخص الأموال المتاحة للاقتراض إبان حقبة سياسات نقدية توسعية لمواجهة أزمة عام 2008. أكبر الخاسرين في شهر مايو كان سوق دبي المالي الذي فقد مؤشره نحو 3,3%— بما عمق من خسائره منذ بداية العام الجاري لتبلغ نحو—

الصندوق السيادي ليصبح مصدر الدخل المستدام في تمويل المالية العامة، إضافة إلى نظام ضريبي عادل ومندرج، ثم إصلاح سياسات الدعم، ذلك فقط ما يمكن أن يشيع الإطمئنان والإستقرار وهما أساس لبنني مشروع الإستدامة الاقتصادية لاحقاً. عدا عن ذلك، مصير كل ما يطرح، أن يختلف عن مصير مجلدات مكررة من خطط التنمية منذ ستينات القرن الفائت، وكلها أثمرت نتائج معاكسة لأهدافها.

أسواق منتقاة

عاد الأداء السالب لشهر مايو أسوة بشهر مارس، وخلافاً لأداء شهر أبريل، حيث بلغ عدد الأسواق الخاسرة خلال الشهر 8 أسواق، وفاق مستوى خسائرها مستويات الأسواق الخمسة

من احتياطي الأجيال القادمة لتسويق مبدأ الاقتراض، فالسحب المباشر من ذلك الاحتياطي شرم، ولكن، السحب غير المباشر بالاقتراض بضمانه لتمويل نفقات رديئة أو فاسدة، شر أشد، لأنه يعني ترحيل لازمة المالية العامة لجبل لا ذنب له في قراراتها، ومن جيل له تاريخ مخيب في تعاملاته معها.

ونعتقد، بأن المخرج من خطر داهم، يكمن في منظومة من سياسات إصلاح جوهرية تكون فيها الحكومة قدوة، تبدأ في تقديم تحليل تفصيلي لمناحي الهدر في النفقات العامة بما فيها شراء الذمم والولاءات بالمال والخدمات، يتزامن معها ملاحقة عادلة لبؤى الفساد والفاستدين، ولعل النموذج الماليزي هو الأخير في هذا الصدد. ثم إعلان مشروع لاستدامة المالية بتغيير وظيفة

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر بخصوص الصندوق السيادي ومخاطر المالية العامة : لا بد من تقديم شكر مستحق للهيئة العامة للاستثمار لقيامها بحسم الجدل حول خسائر قياسية مزعومة لصندوقها السيادي، وتفسيرها يتفق مع ما ذهبنا إليه في تقريرنا للأسبوع الفائت، ونتمنى أن تستمر الهيئة في دورها المصدر الموثوق لتلك الأرقام، وأن تتوسع في نشرها. والشكر موصول أيضاً لوزير المالية لتحذيره من مخاطر العجز المستدام المالية العامة حتى في ظروف كانت جيدة حقق فيها الصندوق السيادي عائدات إستثنائي، وحتى بعد دعمها من سوق نفط مواتي قفز بسعر خام برنت إلى حافة الضائبن دولار أمريكي للبرميل. وأولي مؤشرات الخطر التي ذكرها هي بداية تآكل صندوق الاحتياطي العام البالغ حجمه نحو 26.4 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2018، والتآكل سوف يلتهم نصفه السائل البالغة قيمته نحو 13.2 مليار دينار كويتي حتى مع افتراض سينار يوهات متفائلة جداً لأسعار برميل النفط تراوح ما بين 70 إلى 100 دولار أمريكي.

ما تقدم جهد طيب، ولكنه منير للقلق في نفس الوقت، لأنه استخدم حجة لإطلاق يد الحكومة في الاقتراض حتى سقف 25 مليار دينار كويتي، ولا نعتقد بصواب منح الحكومة رخصة القفز بسقف الاقتراض إلى ذلك المستوى المرتفع، ولنا عليه جملة من الملاحظات نوجزها بالتالي:

كان لا بد من تقديم عرض للمفاضلة المالية ما بين تكلفة الاقتراض المتصاعدة مستقبلاً، والعائد المحتمل على إستثمارات الدولة، وتحديد الشق السائل البالغ 13.2 مليار دينار كويتي ضمن مكونات الاحتياطي العام، وذلك الشق أعلى من نصف سقف الاقتراض المطلوب.

كان لا بد من تقديم عرض تحليلي لكفاءة النفقات العامة الحالية ونموها المحتمل ومناحي الهدر والفساد فيها وسبل مواجهته ونوايا إستخدام حصيلة أموال الاقتراض. النفقات الاسبوعي لانتاج مالي متوسط الأمد يغطي ثلاث سنوات للنفقات العامة المحتملة، من داخل الموازنة العامة وخارجها، ومصادر تمويلها المختلفة، ووضع سقف لتلك النفقات، وإجترامه، وليس كما حدث مؤخراً بكسر سقف 20.المليار دينار كويتي بعد أقل من أسبوع على إعلانته.

عدم إستخدام حجة قيد القانون على السحب

السوق يواصل ارتداده نحو المنطقة الخضراء

ارتفاع القيمة الرأسمالية للبورصة إلى 26.48 مليار دينار

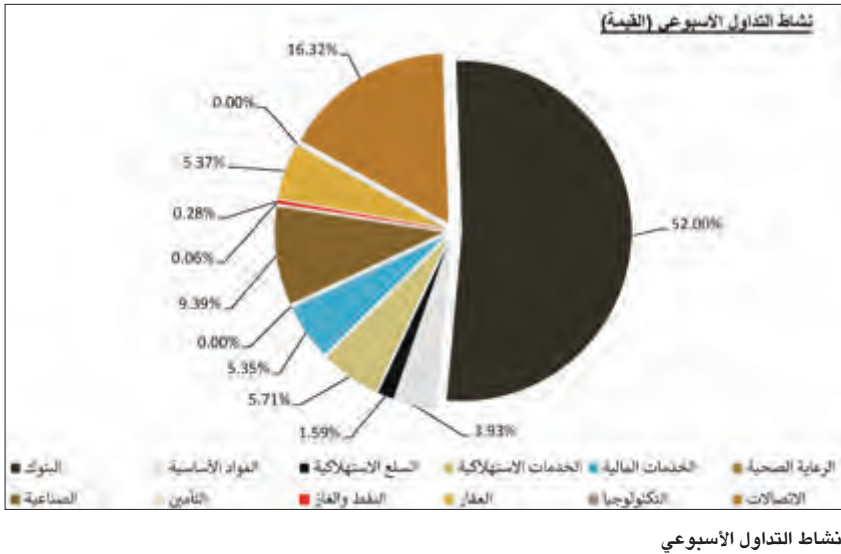
الصحية والتكنولوجيا بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع الاتصالات، حيث أقلل مؤشره عند 818.30 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 3,46%. تبعه قطاع الصناعية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2,28% بعد أن أغلق عند 968.54 نقطة. في حين شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 1,76%. منهاياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1.083.17 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع السلع الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 874.69 نقطة مسجلاً زيادة نسبته 0,49%.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التأمين، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبته 0,6% مغلقاً عند مستوى 920.70 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 976.89 نقطة، بتراجع نسبته 0,58%. وشغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة بعد أن تراجع نسبته تراجعاً 0,28%. منهاياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1.028.51 نقطة. وهذا وكان قطاع العقار هو أقل القطاعات تراجعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 949.15 نقطة، بتراجع نسبته 0,13%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 65.83 مليون سهم تقريباً شكلت 33,84% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 42.75 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 21,97% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15,88% بعد أن وصل إلى 30.89 مليون سهم تقريباً.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 52% بقيمة إجمالية بلغت 27.41 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16,32% بقيمة إجمالية بلغت 8.60 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4,95 مليون د.ك. شكلت 9,39% من إجمالي تداولات السوق.



نشاط التداول الأسبوعي

♦ قطاع البنوك استحوذ على نصف السيولة بقيمة تداول بلغت 27.41 مليون دينار

♦ استمر ارتدائي مستويات السيولة النقدية التي لا تزال تدور حول 10 مليون دينار

♦ اضطراب المستثمرين لبيع أسهمهم بأسعار متدنية وغير عادلة أمر سلبي

الثلاثة من إنهاء الأسبوع الماضي محققة مكاسب جيدة، وذلك بدعم من عمليات الشراء النشطة التي تركزت على الأسهم القيادية بشكل خاص، لاسيما أسهم قطاعي الاتصالات والبنوك، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي نفذها بعض المتداولين على عدد من الأسهم الصغيرة التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها النقدية.

وقد تمكن السوق من تحقيق مكاسبه بالتزامن مع تباين أداء مؤشرات التداول فيه مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، حيث ارتفع إجمالي السيولة النقدية المتداولة خلال الأسبوع الماضي ليصل إلى 52.72 مليون د.ك. بنمو نسبته 3,55%. بينما انخفض إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسات الخمس الأخيرة ليصل إلى حوالي 191.77 مليون سهم متراجعاً بنسبة 33,20% تقريباً.

وقد شهد الأسبوع الماضي تداولاً نحو 133 سهماً من أصل 175 سهماً مرجحاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 59 سهماً مقابل تراجع

وتوازنه ودعم سيولته النقدية، كما يتعين عليها أيضاً خلق فرص استثمارية حقيقية لشركات القطاع الخاص، الأمر الذي سيساهم في إعادة الثقة المفقودة في السوق بشكل تدريجي مرة أخرى.

وبالعودة إلى أداء السوق خلال الأسبوع الماضي، فقد ارتفعت القيمة الرأسمالية للبورصة بحوالي 382 مليون د.ك.، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.48 مليار د.ك. مقابل 26.10 مليار د.ك. في الأسبوع قبل السابق، أي بنمو نسبته 1,47%. وبذلك قد تقلصت خسائر القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى 1,38 مليار د.ك. أي بتراجع نسبته 4,94%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في وقت قد جان لتقديم الدعم المناسب لبورصة الكويت، وذلك من خلال تفعيل دور المحفظة الوطنية في الحفاظ على استقرار السوق

خاص والاقتصاد المحلي بشكل عام منذ عدة سنوات كفيلة بدفع الكثير من المستثمرين إلى تسهيل أسهمهم وتغيير وجهته الاستثمارية إلى أن تحسّن أوضاع السوق مرة أخرى، مما يترك آثاراً بالغة على أداء البورصة ويدفع بمؤشرات إلى التراجع مقلما حدث في الجلسة الأخيرة من الأسبوع قبل الماضي، ذلك الأمر الذي قد يتكرر مستقبلاً خاصة مع استمرار الأداء الضعيف الذي تشهده البورصة هذه الفترة، فمع استمرار هذا الأداء النزولي تنخفض قيمة الأسهم المدرجة بشكل متتالي، مما قد يدفع البنوك المحلية إلى تسهيل رهواتها تجنّباً لزيادة مخصصاتها المالية، الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباحها بشكل واضح، وستكون هذه الخطوة— إن ما تم اتخاذها— ككرة الثلج المتحركة يزيّد حجمها مع زيادة انحدارها.

لذلك يتعين على الحكومة الكويتية أن تعي أن الوقت قد حان لتقديم الدعم المناسب لبورصة الكويت، وذلك من خلال تفعيل دور المحفظة الوطنية في الحفاظ على استقرار السوق

قال التقرير الاسبوعي الصادر عن شركة بيان للاستثمار لقد واصلت بورصة الكويت تسجيل المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، إذ أنهت مؤشراتها الثلاثة (الأول والثاني والثالث) تداولات الأسبوع المنصرم محققة مكاسب متتالية على وقع عمليات التجميع القوية التي شملت بعض الأسهم القيادية والتفيلية، لاسيما في قطاع البنوك الذي استحوذ بدوره على أكثر من نصف السيولة النقدية خلال الأسبوع الماضي، حيث وصلت قيمة تداولاته حتى نهاية الأسبوع إلى 27,41 مليون د.ك. وذلك من إجمالي تداولات السوق التي بلغت 52.72 مليون د.ك. كما تلقى السوق بعض الدعم من المضاربات السريعة التي نُفذت على بعض الأسهم الصغيرة، وخاصة تلك التي يتم تداولها بأسعار أقل من قيمتها التقديرية. هذا وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع المحققي على مكاسب نسبته 2,06%، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي نمواً نسبته 0,44%، في حين أنهى مؤشر السوق العام تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 1,47%.

وشهد السوق هذا الأداء وسط استمرار تدني مستويات السيولة النقدية، والتي لا تزال تدور حول مستوى 10.المليون د.ك. فقط، وهو ما يعتبر رقم متدني جداً بالمقارنة مع مستويات السيولة في أيام الرخاء، أي قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية منذ حوالي 10 سنوات، فخلال عام 2008 كانت قيمة التداول اليومية في البورصة تدور حول مستوى 150 مليون د.ك.

في الجلسة الواحدة، وقد زادت في الكثير من الجلسات عن مستوى 300 مليون د.ك. وكان السوق قد شهد في الجلسة الأخيرة من شهر مايو المنصرم ارتفاع معدلات السيولة النقدية بشكل لافت، حيث سجلت نمو نسبته 116% عن الجلسة السابقة بعدما وصلت إلى 18.5 مليون د.ك. تقريباً، وهو المستوى الأعلى منذ بداية العمل بنظام تقسيم السوق الجديد.

وعلى الرغم من ارتفاع السيولة النقدية في تلك الجلسة، إلا أنها تعتبر سيولة بيعية، وهي على الأرجح جاءت من خلال تسهيل جهة ما لكميات كبيرة من بعض الأسهم بأسعار متدنية، وهو الأمر الذي أثر بشكل سلبي على أداء السوق ودفع مؤشرات إلى إنهاء تلك الجلسة في المنطقة الحمراء.

إن اضطراب بعض المستثمرين لتسهيل أسهمهم من خلال عرضها للبيع بأسعار متدنية قد تكون غير عادلة، هو أمر سلبي وله تأثيرات بالغة على السوق بشكل عام، ولكن الأوضاع الصعبة التي تمر بها البورصة الكويتية بشكل